

شبهات فساد في سوق الهال .. وعضو مجلس محافظة يطالب بلجنة تحقيق

اقترح قيد الدراسة لإنشاء سوق هال جديد لدمشق في الضمير

رئيس فرع المرور: الدراجات النارية ممنوعة في دمشق وكل دراجة تحجز وإن كانت مرخصة

فادي بك الشريف

انتقد أعضاء في مجلس محافظة دمشق وجود تجاوزات كبيرة لمساحات الإشغال في عدد من المناطق وسط تعديلات واضحة على الأشغال العامة، داعين إلى الإسراع بتوزيع الساحات التفاعلية على المكتتبين والزام أصحاب مولدات الأمبيرات المختصة للمحال التجارية بالمساحة والشروط التي حددتها المحافظة ومعالجة وضع ازدحام السيارات في سوق الهال بالزبلطاني.

وأعتبر عضو مجلس المحافظة المحامي عمر خضرة أن ما يجري في سوق الهال بدمشق هو كارثة يجب عدم السكوت عنها في ظل وجود مئات الإشغالات المخالفة وغير الحاصلة على إذن إشغال تملأ سوق الهال من دون حساب ولا رقيب، مشيراً إلى أن البسطات المنتشرة بكثرة في السوق والتجاوزات المرئية من أصحاب عدد من الخيم والمحال التجارية.

وأكد خضرة أن هناك مئات الملايين ومليارات الليرات تضيق على الخزينة العامة، وسط أحاديث عن شبهات فساد، مطالباً بتشكيل لجنة تحقيق من مجلس محافظة اللاذقية عند واقع سوق الهال المرير، مضيفاً: هناك عدم التزام واضح من معظم الفعاليات بإجازة الإشغال، وسط استيحاء وتعديلات واقعة على الأشغال العامة بوجود تجاوز للمساحة المحددة لها، وفي رده على المداخلات بين مدير شؤون الأشغال بشاش الأشقر أن تأخر توزيع الساحات التفاعلية بسبب إعادة دراسة التوزيع وحصرها بذوي الشهداء



رسوم إشغال تصل إلى المليار سنوياً

والجرحي، متوقعاً أن يتم توزيعها قبل نهاية العام الجاري، موضحاً أن المحافظة وضعت معايير وشروطاً محددة لإشغالات مولدات الأمبيرات تشرف عليها لجنة من المديرات المعنية.

وأشار الأشقر إلى أن كل مساحة زائدة عن الترخيص الممنوح للإشغال تنظم بحقتها مخالفة وتتخذ الإجراءات القانونية بحق المخالف، مؤكداً أن المديرية مستعدة لتلقي أي شكوى وإحالتها للجنة المختصة

للمعالجة، مبيّناً أن هناك رسوم إشغال تصل إلى المليار سنوياً. كما كشف الأشقر عن حجز ٦٠ سيارة أسبوعياً في سوق الهال، معتبراً أن المشكلة الحقيقية تكمن بأن مساحة السوق لم تعد تكفي لخدمة العاصمة، مبيّناً استلام أرض بمساحة ١٠٠٠ دونم ليصار إلى دراسة تخصيصها لسوق هال جديد في منطقة الضمير لتخديم دمشق «مركز للجنة»، مشيراً إلى وجود مقترح آخر للأرض في

منطقتي دير علي والدوير. هذا الأمر لاقى اعتراض أعضاء المجلس واصفين المكان المخصص في الضمير بأن من شأنه أن يرفع الأسعار ويزيد الكلف والأعباء الكبيرة، وخاصة أن المسافة من دمشق إلى الضمير تصل إلى ٤٠ كم، ما يزيد من حلقاها الواسطة.

هذا وطالب أعضاء المجلس باتخاذ إجراءات صارمة بحق أصحاب الدراجات النارية المخالفة ولاسيما الذين يسيرون للدخول إلى سوق الهال إضافة لحجزها.

عكس السير ووضع شاخصات بدلالة مرورية في الحارات المحيطة بمقبرة النحداح بعد تعديل مسارات بعضها ومنع السيارات من الوقوف أمام مداخل المرائب الخاصة وتنظيم الضبوط بحق المخالفين وزيادة المساحة الممنوحة لحجز المواقف الخاصة بما يتناسب مع حجم السيارة. ورداً على تساؤلات الأعضاء بين معاون قائد شرطة دمشق العميد أيمن حليمية أن قيادة الشرطة ومن خلال الدوريات تتابع بشكل مستمر مخالفات الدراجات النارية واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين.

بيدوره أوضح رئيس فرع مرور دمشق العقيد أنس الحسن أن قانون السير يمنع تجوال الدراجات النارية في شوارع المدينة وكل دراجة مخالفة وإن كانت مرخصة ولها لوحة تحجز لمدة شهر.

من جهته مدير هندسة المرور والنقل سامر حداد بين أن المديرية تقوم بجرد شاخصات المرور في جادات شارع بغداد، ولاسيما عند مقبرة النحداح وإعادة تنظيم حركة المرور في الحارات المحيطة بالمقبرة.

وأشار إلى أنه يمكن لأصحاب المرائب الخاصة تقديم طلب لهندسة المرور لترتيب شاخص «مدخل مراب» مقابل رسم سنوي، وأن السيارة التي تحتاج إلى مساحة إضافية يمكن لصاحبها تقديم طلب أصولاً ويكلف مالاً بالمساحة الزائدة. ووافق المجلس وبالأغلبية على تقرير لجنة شؤون التخطيط والإحصاء والبرامج والموازنة المتضمن فرض غرامة ١٠٠ ألف ليرة للسيارة المخالفة للتعليمات الناظمة للدخول إلى سوق الهال إضافة لحجزها.

حبيب لـ«الوطن»: الموسم السياحي يتطلب زيادة حصة المحافظة من المحروقات وليس تخفيضها

الواقع الخدمي يتصدر هموم مجلس محافظة اللاذقية

اللاذقية - عبير محمود

تصورت الأمور الخدمية طروحات معظم أعضاء مجلس محافظة اللاذقية في دورته العادية الرابعة للعام الجاري، وسط مطالبات بتحسين الواقع الخدمي بشكل عام. وشهد عدد من أعضاء المجلس على ضرورة إيجاد حل جزري لإيصال مياه الشرب إلى المشتركين في مواعيدھا والتنسيق مع شركة الكهرباء، مؤكداً على المعاناة اليومية لمناطق عدة في المدينة والريف من انقطاع المتكرر لمياه الشرب.

كما أشارت عدة مداخلات إلى ضرورة تعبيد طرقات رئيسية وفرعية في المدينة وغيرها من العديد من الشوارع في المحافظة، وذلك لواقعها السيئ نتيجة الحفر بعد غياب الترفيع والتزفيت منذ سنوات كما ذكرها. وشهد أعضاء من المجلس بضرورة توفير مادي البنزين والغاز بالشكل «الطبيعي» مع تأخر الرسائل الخاصة بالمادتين بشكل ملحوظ خلال الفترة الماضية، مشيرين إلى أهمية توفير هذه المواد وخاصة البنزين في ظل الموسم السياحي، مع التأكيد على الاهتمام بواقع المحافظة وترحيل القمامة وخاصة من المكبات العشوائية التي تشكل بؤرة للأضرار. وفي تصريح لـ«الوطن»، أكد رئيس مجلس محافظة اللاذقية تيسير حبيب العمل المستمر للهبوض بالواقع الخدمي في المحافظة، معتبراً أن خدمة المواطن وتأمين احتياجاته هي من الأهداف الأسمى وأولويات العمل في مجلس الإدارة المحلية نحو تحقيقها. وأشار حبيب إلى أهمية دور الإعلام في التناحية الرقابية على عمل المجالس المحلية التي بدورها يجب أن تعطي الإعلام هذا الدور الذي نص عليه قانون



كما تطرق رئيس مجلس المحافظة إلى طروحات مهمة وتقرير عضو المكتب التنفيذي المختص بقطاع مجالس المدن والبلدان بمجال مخالفات البناء، شدد حبيب على العمل بتطبيق المرسوم ٤٠ لعام ٢٠١٢ والتشدد برفع المخالفات الخاصة بالبناء وعلى كل الوحدات الإدارية القيام بأواجبها لرفع أي مخالفة في مهدها قبل أن تتحول لأمر واقع، وهناك عدة مخالفات رصدتها المكتب التنفيذي ومنها في مدينة اللاذقية وبرج إسلام ويتم اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين. وفيما يخص المياه، أكد حبيب ضرورة العمل من كل العتئين لتحسين واقع مياه الشرب وإيصالها

للمواطنين بكل المواقع سواء بالريف أو بالمدينة، مشيراً إلى أهمية تنفيذ وتطوير المشاريع المائية للارتقاء بهذه الخدمة الحيوية وتحسين الشبكات وفق الإمكانيات. وأشار إلى أن مجلس محافظة اللاذقية في جلسته الافتتاحية الأولى قام بتكريم عدد من وسائل الإعلام المكتوب لما تسهم فيه من تسليط الضوء على الأمور الخدمية بكل شفافية وخاصة ما يتم طرحه في المجلس ونقل فعوى الجلسات بكل مصداقية، ومن الوسائل المرئية، جريدة الوطن، البعث، الوحدة، إضافة للمكتب الصحفي للمحافظة ومجلس المحافظة.



تشديد طابق إضائي قبل البناء في قدسيا.. ورشات التشييد تصل قبل لجنة السلامة الموعودة!

محافظ ريف دمشق لـ«الوطن»: تشكيل لجنة خبراء للكشف الفني على سلامة البناء

الوطن

اشتكى سكان المبنى المشيد على العفار ٤٦٦٥/ قدسيا بناء الخوي، في ريف دمشق، من البدء بأعمال بناء طابق إضافي على السطح، متخوفين من عدم تحمل أساسات البناء الأعمال الناتجة عن التشييد بسبب وجود خلل في الأساسات نتيجة مشكلات سابقة في الصرف الصحي. ووصف المشتكون البدء بالأعمال قبل التأكد من سلامة البناء بالاستهتار بحياة القاطنين، موضحين أنه لم يكن لديهم أي فكرة عن ملكية السطح الخاصة الذي وضعوا فيه خزانات الماء والمازوت والصحن اللاقطة للثب الفضائي، وأخيراً مجموعات ألواح الطاقة الشمسية انطلاقاً من علمهم بأن السطح ملكية مشتركة للقاطنين، خاصة أن مالك السطح الذي هو مالك العفار الأساسي لم يأتي بأي ذكر حول هذا الأمر!

وأضافوا: بعد ثمان وعشرين سنة «تاريخ رخصة البناء الأساسية ١٩٩٦» تنطلق أعمال البناء من جديد مصدرة رؤوس الساكنين فهناك المريض والمسّن تاهيك عن الطلاب المتقدمين لامتحانات الشهادة الثانوية. وأبدى السكان تخوفهم من أن تؤثر أعمال البناء والنهد على سلامة البناء، خاصة بعد كارثة الزلزال في شباط من العام الفائت، ومع وجود مخاوف من أن يكون التقرير الفني للبناء الذي أعطي بناء عليه الترخيص يعود لعام ٢٠٢٢ أي قبل كارثة الزلزال بعام وقليل حصول تسرب المياه المائلة على تربة البناء الكسبية وغيرها أساسات المبنى وتسربها إلى الشقق السكنية في القيو، الأمر الذي يتطلب إعادة إجراء خبرة فنية جديدة قبل البدء بأي أعمال بناء جديدة حفاظاً على حياة القاطنين والجوار، ومشادين بضرورة الكشف على السلامة الإنشائية للمبنى باستخدام الأجهزة المناسبة. وأوضحت الشكوى المقدمة للجهات المعنية أن المحضر أصبح من دون عزل ضد المياه، وباتت المياه تتسرب عبر



المذكور مؤلف من أربعة طوابق فوق الأرض وثلاثة طوابق تحت الأرض أقيية ومنذ عام ٢٠١١ والبناء يعانى من مشكلات متعددة في الصرف الصحي الخاص به، حيث عانى ساكنو القيو في المحضر من تسربات في مياه قسطل الصرف الصحي، وكانت تلك المياه تتسرب باستمرار أسفل المحضر وتغمر الأساسات وتعتبر أيضاً جدران الشقق السكنية في أقيية المحضر. كما أنه لم يتم تقديم أي خدمات صيانة للبناء منذ عام ٢٠١٠ وحتى تاريخه، ونتيجة لذلك فإن سطح المحضر من دون عزل ضد المياه، وباتت المياه تتسرب عبر

المجلس؟! عوضاً عن قيامهم بدورهم الأساسي بالتأكد من السلامة الإنشائية للبناء والحفاظ على الأرواح. وتساءل أصحاب الشكوى، ليس من المفترض أن تكون ملكية السطح عادة إلى جميع سكان المبنى وليس مالك العفار وذلك حسب مرسوم صادر؟

«الوطن» نقلت الشكاوى المحافظ ريف دمشق أحمد خليل عبر اتصال هاتفي ووضعت بمخاوف السكان وتأكيدهم عدم اعتراضهم على تشييد الطابق الإضافي في حال التأكد من السلامة الإنشائية للبناء، ما دامت أعمال البناء تشييد وفق تراخيص نظامية.

المحافظ خليل وعد بالتوجيه لتشكيل لجنة خبرة فنية من مهندسين وخبراء فنيين للكشف على السلامة الإنشائية للبناء والتدقيق بالشكوى.

وكانت «الوطن» قد وضعت أيضاً تقبيل المهندسين في سورية غثاب القطبيني بصورة الشكوى حيث أكد مخاطبة محافظة الريف حول الموضوع واتخاذ الإجراء اللازم أصولاً وفق الأنظمة والقوانين.

كما تم وضع مدير مكتب المتابعة في محافظة ريف دمشق سامر مرهج بصورة الشكوى والذي وعد بالتدقيق في الموضوع من كل جوانبه، إضافة إلى توجهه من من القاطنين لتقديم شكاوى رسمية إلى الجهات ذات الصلة، منذ توليهم أخيراً من محافظة الريف إلى لجنة السلامة الإنشائية في ريف دمشق، حيث حصلوا على وعود منذ أسبوع بإرسال لجنة للكشف على البناء، والتي لم تصل حتى اليوم على خلاف ورشات البناء التي باشرت أعمالها منذ الثلاثاء الماضي. وبقي السكان بانتظار تحرك سريع من المحافظة لطاعتهم على السلامة الإنشائية للبناء، أو اتخاذ إجراءات توقف أعمال البناء في حال وجود خطر بما يضمن سلامة أرواحهم وأرواح أطفالهم، مجددين تأكيدهم أنهم ليسوا ضد أعمال التشييد النظامية التي لا تسبب أي أضرار لمنازلهم.